دراسات عالمية



الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل

هيو روبرتس

ـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 8

الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل

هيو روبرتس

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة "دراسات عالمية" التي تهتم بترجمة أهم الدراسات والبحوث المنشورة في دوريات عالمية مرموقة، متعلقة باهتمامات المركز العلمية، كما تنشر هذه السلسلة الدراسات والبحوث المقدمة من كتّاب وسياسيين عالميين.

دراســـات عـالـمـيـــة

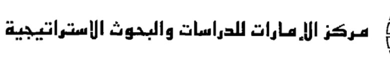
الجزائـــر بين الطريق المسدود والحل الأمثل

هيو روبرتس

العدد 8

تصدر عن





● محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of an article authored by Hugh Roberts and published by the Royal Institute of International Affairs in the April 1995 issue of *International Affairs*. ECSSR is indebted to the author and to the Royal Institute for International Affairs for permitting the translation, publication, and distribution of this work under our cover.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**" على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب . : 4567

هاتف : 722776 - 9712

فاكس : 769944 - 9712

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

المحتـويـات

المقدمــة

تتناول هذه الدراسة طبيعة النزاع المستمر في الجزائر. حيث يستعرض الكاتب - بالتفصيل - المرتكزات الرئيسية للموقف الرسمي الفرنسي من هذا النزاع، معلنا رفضه لهذا الموقف. ويرى أن التحليل الدقيق للعوامل التي يرتكز عليها هذا الموقف، وللمحاولات التي جرت مؤخرا باتجاه حل النزاع، يظهر أن الوصول إلى حل أمثل من الداخل ليس بعيد المنال. ولكن ذلك يقتضي من الجيش أن يعيد النظر في موقفه كحارس مؤتمن على السيادة الشعبية، إذ لم يعد بمقدوره الاستمرار في التمسك بزمام السلطة، كما يتطلب من فرنسا أن تكف عن عرقلتها المستترة لمثل هذه المبادرات، ومنها برنامج روما لعام 1995.

نزيــف الدمــاء

دخلت الأزمة الجزائرية الآن عامها السابع، وأصبحت مسألة مزمنة، إذ راح ضحيتها - منذ عام 1994 فقط - نحو 35000 شخص، ولقي كثير منهم حتفه بأبشع الصور. ودمرت ممتلكات تقدر بمليارات الدنانير الجزائرية، وأتلف الجيش مئات آلاف الهكتارات من الغابات الجزائرية الغنية بالثروات، لكي يحرم المسلحين الإسلاميين من الاختباء فيها. ولم تتخذ السلطات الجزائرية - حتى الآن - أي مبادرة جادة للتوصل إلى

تسوية سياسية للأزمة، وكلما ازداد تورط المصالح والقوى الأجنبية فيها، طال أمدها وتفاقمت مشاكلها أكثر فأكثر.

من سمات السلطة - أياً كان وضعها - أن يكون لديها القدرة على تحديد الوضع القائم ووصفه. وانطلاقا من هذا المقياس فإن فرنسا - بغير جدال - مارست قدرا كبيرا جدا من السلطة والتأثير على المسار المؤلم للأحداث في الجزائر منذ عام 1988. ومن هنا فإن "تعريفات الوضع" التي حظيت بموافقة رسمية من باريس، وروجتها الأوساط الإعلامية الفرنسية، هي التي حددت - بلا شك - مفاهيم معظم المراقبين. ولكن لا ينبغي أن ينخدع أحد بتوافق التعاريف الفرنسية - من جميع الوجوه الأساسية - مع تعاريف المصادر الرسمية الجزائرية.

وتمر الدولة الجزائرية الآن بأصعب فترة في تاريخها منذ عام 1962، بعد أن فقدت الشرعية التي وفرّها لها نظام الحزب الواحد حتى عام 1988، وبعد أن أحبطت التجربة الديمقراطية - قبل ثلاث سنوات - وخسرت على إثرها الشرعية الديمقراطية، التي بدأت في جني ثمارها منذ إقرار الدستور التعددي في شباط / فبراير 1989. كما أن استسلامها المطلق للضغط الخارجي - لإعادة جدولة ديونها - جرّدها من السيادة الوطنية والشرعية القومية في المجال الاقتصادي، بينما كان خرقها لوحدة الصف العربي - في قضية عدم انتشار الأسلحة النووية - هو الحلقة الأخيرة في سلسلة التراجعات والتنازلات أمام الضغوط الأجنبية. وفي الوقت نفسه، ما زالت الدولة عاجزة عن تخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعانيها معظم مواطنيها، بل لا تستطيع أن تضمن لهم الحد الأدنى من الأمن على أرواحهم وأموالهم. كما أصبح واضحا أن الجيش الجزائري فقد - منذ زمن بعيد - احتكاره لاستخدام القوة الفعلية.

وإذا جاز لنا القول إن الدولة الجزائرية ما زالت قائمة، فإنها - باختصار - في أضعف حالاتها. ومن هنا فإن التوافق في الأطروحات الرسمية بين العاصمتين - الجزائرية والفرنسية - يجب ألا يعزى إلى تأثير الجزائر على باريس، وإنما إلى تأثير فرنسا على الجزائر. وبعبارة أخرى، لا يمكن فهم الطبيعة الحقيقية للأزمة الجزائرية ما لم يُعرف الطابع المحيِّر للأطروحات الفرنسية.

الأزمة الجزائرية من وجهة النظر الفرنسية

لقد حددت الأوساط الرسمية الفرنسية - أكثر من مرة - تعريفها للوضع الراهن في الجزائر، على ضوء الأطروحات التالية :

أولا ، أن النزاع في أساسه هو مجرد تعبير عن انقسام أو تعارض بين الحركة الإسلامية من جهة (أو الأصولية الإسلامية، أو "المتشددين") لا سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، وبين الدولة من جهة أخرى[1] .

ثانيا ، أن التعارض بين الطرفين يشمل جميع الجوانب، بحيث لا يوجد مجال لحل وسط ، لأن الإسلاميين ثوريون في أهدافهم وأساليبهم أيضا، ولن يقبلوا بأقل من جمهورية إسلامية. بينما الدولة - وهي أساساً علمانية وعصرية - لا تستطيع أن تتوصل إلى اتفاق مع أعدائها دون أن تلجأ لتقويض أركانها[2] .

ثالثا ، أن قيام جمهورية اسلامية في الجزائر سيشكل كارثة على كل من الأطراف التالية : (أ) على الجزائر كدولة، لأن ذلك سينطوي على تراجع هائل في النواحي السياسية والاجتماعية والأدبية والقانونية والثقافية. (ب) على فرنسا، لأنها لن تكون فقط إيذاناً بنكسة كبيرة لمصالح فرنسا في الجزائر، ولكنها ستعجِّل بخروج مئات الآلاف من الجزائريين "النازحين بالقوارب" طلبا للجوء إلى الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط[3] . كما أن قيام جمهورية إسلامية ثورية في الجزائر، سوف يعرقل بصورة خطيرة جهود فرنسا لدمج مواطنيها المسلمين - وهم بضعة ملايين - في المجتمع الفرنسي، ويفرض عليها تشجيع قيام "إسلام فرنسي" معتدل وغير سياسي في فرنسا. (جـ) على الدول العربية الأخرى، ولا سيما تونس ومصر، حيث يُخشى امتداد أحداث مشابهة إلى تلك الدول، وهو ما يعرف بظاهرة "الدومينو" . (د) على الغرب بوجه عام، بما ينطوي عليه ذلك من هزيمة للقيم العصرية والديمقراطية . (هـ) على أوربا بوجه خاص، بسبب الأهمية الاستراتيجية لجناحها الجنوبي المطل على البحر الأبيض المتوسط.

رابعا ، أن أسباب التوجهات الإسلامية الثورية هي أسباب اقتصادية أساساً، وبذلك تكون الطريقة الرئيسية لمعالجة جذور المشكلة هي حقن البلاد بجرعات هائلة من المعونة الاقتصادية [4].

خامساً ، أن طرفي النزاع، أي المسلحين الإسلاميين الثوريين من جهة، والدولة العصرية المُحاصَرة من جهة أخرى، لا يوجد بينهما أي حل وسط يمكن التفاوض بشأنه، فلا مجال إذن لـ "طريق ثالث" [5].

سادساً ، في هذه الظروف، لا يوجد بديل عن دعم نظام الحكم القائم، عسكريا واقتصاديا، على الرغم من عيوبه الظاهرة، باعتباره أهون الشرَّين [6].

سابعاً ، مع التسليم بمنح نظام الحكم القائم هذا الدعم - باعتباره ضرورة يؤسف لها - يجب في النهاية إيجاد حل سياسي، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالحوار بين النظام والقوى الأخرى التي تنبذ العنف. وما فتئت فرنسا تشجع النظام الحاكم على القيام بهذه الخطوة الضرورية.

والأطروحتان الثالثة والسابعة فقط من بين هذه الأطروحات هما اللتان تنطويان على شيء من الحقيقة. فهناك بالتأكيد ما يدعو للاعتقاد بأن قيام جمهورية إسلامية - تامة الأركان - سيكون كارثة، إذا كان المقصود دولة ثيوقراطية يحكمها علماء الشريعة الإسلامية. ولكن لا يوجد أي احتمال لحدوث مثل ذلك في الجزائر. ومن ثم فإن التخوف من انعكاساته أمر غير وارد أصلا. لأن العلماء (فلاسفة الشريعة الإسلامية) لايقودون الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ولا الحركات المسلحة، ولا يتضمن مشروع جبهة الإنقاذ تحويل علماء الجزائر إلى فئة حاكمة جديدة، كما فعل آية الله الخميني بعلماء الشيعة في إيران. فتقاليد المساواة التي يقوم عليها مذهب أهل السنة، وعدم وجود مؤسسة دينية ذات تسلسل هرمي محكم التنظيم، يحولان دون حدوث ذلك في الجزائر. ومع أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تريد، بالتأكيد، تعزيز الجانب الإسلامي للدولة الجزائرية - والذي من المرجح أن يتم على عدة مستويات، بما فيها الجانب التشريعي - فإن التغيير المحتمل لا يرقى إلى درجة الإطاحة بدولة علمانية لتحل محلها

جمهورية إسلامية. فالدولة التي أسستها جبهة التحرير الوطني الجزائرية لم تكن قط دولة علمانية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ ليست العدو اللدود لجبهة التحرير الوطني التاريخية - كما تصورها وسائل الإعلام الفرنسية - وإنما هي في الحقيقة فرع من هذه الجبهة، وامتداد لجانبيها الإسلامي والشعبي. ولهذا السبب لا يحتمل انفراد الإسلاميين الراديكالين بالسلطة. وإذا حدث أن وصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ - أو القوى التي تمثلها - إلى سدة الحكم، فسيكون ذلك في نوع من الشراكة مع عناصر من جبهة التحرير الوطني، وربما مع أحزاب أخرى. ومن هنا فإن أي تغيير يحتمل أن يحدث في طبيعة الدولة الجزائرية - مهما صاحبه من عنف - لن يُقارن جدياً بما حدث في إيران أو أفغانستان (7).

ومن المؤكد أيضا أن حل الأزمة الجزائرية لن يكون إلا حلا سياسيا. ولكن مفهوم الحوار - كما تبنَّته فرنسا علناً - لا يتلاءم على الإطلاق مع أهدافها الغامضة، كما سنرى.

والأطروحة الرابعة ذات أهمية خاصة لباريس، إذ هي الأساس المنطقي النظري لما تبذله فرنسا من جهود حثيثة، لضمان حدوث تحول كبير في الموارد المالية الأوربية، من الجناح الشرقي للاتحاد الأوربي إلى الجناح الجنوبي. ولكن ذلك لا يمنع أهمية الأطروحات الأخرى إزاء التعريف الفرنسي للمشكلة، فكلها بالتأكيد أطروحات فرنسية، ولا شك في وضوحها، وإن كانت خاطئة من الأساس.

لقد أوضحت قبل ثلاث سنوات كيف أن أحد جوانب التركة الفكرية الماركسية / اللينينية، ألا وهو الجبرية الاقتصادية، أدى باستمرار إلى تضليل المراقبين الخارجيين للسياسة الجزائرية (8). وعموما فإن تشبث فرنسا بتحليلات السياسة الجزائرية، القائمة على الجبرية الاقتصادية، لم يكن إلا تعبيرا عن تقليد راسخ منذ أمد طويل، وظل عنصراً أساسياً من عناصر التحليلات الرسمية طيلة الفترة الاستعمارية الأخيرة. فقد كانت فرنسا ترفض رفضا مطلقا أن تمنح رعاياها - من الجزائريين المسلمين - حقوقهم السياسية، أو تتيح لهم الاستقلال. وفي

إطار رفضها لهذه المطالب السياسية كان من الضروري أن تعزوها إلى دوافع اقتصادية. ولكن هذا المنحى من التفكير تم تفنيده تفنيدا قاطعا إبان الحرب الجزائرية، بعد أن فشلت "خطة قسطنطين" الشهيرة - رغم منجزاتها الاقتصادية الكبيرة - في إقناع الجزائريين بقبول الحكم الفرنسي [9]، وإن سنحت له الآن فرصة أخرى. ولا نقصد من هذا الكلام - بالطبع - أن ننكر ما للأحوال الاقتصادية من تأثير، لاسيما اليأس الذي خلفته البطالة الجماعية والغضب الذي أثارته أوجه الإجحاف الصارخة، والتي كانت سهاماً لقوس جبهة الإنقاذ الإسلامية. وإنما نقصد أن خداع النفس بإنكار الدور الأساسي لهذه العوامل في النمو الهائل لجبهة الإنقاذ بين عامي 1989 و 1991، والإصرار على إعطاء الأهمية لاعتبارات أخرى غير اقتصادية - مثل فقدان النظام لقدر هائل من شرعيته ثقافيا ودينيا وأخلاقيا - كل ذلك خلق تأييدا قوياً للجبهة وبرنامجها، وبث الفرقة في صفوف النخبة السياسية ـ العسكرية الحاكمة، ومدّ نفوذ الجبهة على مسرح الأحداث.

وعند النظر إلى هذه الأطروحات السبع - بصورة أكثر شمولا - نستطيع أن نستشف تأثير الابتكار اللينيني في التفكير السياسي، إذ ينتقص من شأن التحليل ويجعله تابعاً للسياسة، بدلاً من أن يكون أساسها الذي ترتكز عليه. ومن ثم، فمن غير الممكن أن نتصور - بشكل جاد - أن باريس نفسها تؤمن إيمانا صادقا بهذه الافتراضات، التي تشجع الآخرين على قبولها.

رقعة الشطرنج الجزائرية

إن إلقاء نظرة سريعة على شكل رقعة الشطرنج السياسية في الجزائر، يُظهر لنا أن الأمر ليس مجرد انقسام بسيط بين حركة إسلامية ثورية من جهة، والدولة من جهة أخرى. وإنما نجد أن الفاعلين السياسيين ينقسمون - على أقل تقدير - إلى ست فئات. وأن هناك على الأقل فاعلين اثنين من كل نوع. ونجد أيضا أن حركات المعارضة الثنائية - ضمن كل فئة - تتلاحم ببعضها البعض، وتلتقي حول النقطة الأساسية نفسها مثار الخلاف، وإن كانت هذه النقطة، مثار الخلاف، أبعد ما تكون عن مسألة قيام - أو عدم قيام - جمهورية إسلامية في الجزائر.

ففي البداية نجد أن في داخل أجهزة الدولة اتجاهين بينهما تمايز واضح . أولهما من يسمَّون بـ " دعاة الاجتثاث " ، الذين يحبذون القمع المطلق وسيلة للتعامل مع " الإسلام السياسي " بوجه عام ، ومع الثورة المسلحة بوجه خاص . وثانيهما من يسمَّون بـ " دعاة الصلح " ، الذين يرون أن القمع والتدابير الأمنية لن تنجح ، وأن العلاج هو الحل السياسي القائم على نوع من التوفيقية والحلول الوسط مع الحركة الإسلامية ، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ . وبالإضافة إلى ذلك نجد فريقين داخل الجيش : وهما مؤيدو وزير الدفاع – وهو نفسه الرئيس الحالي الأمين زروال – ومؤيدو منافسه الرئيسي ، الفريق محمد العماري ، رئيس الأركان ، ولهذين الفريقين تشعباتهما في الأجهزة المدنية للحكومة أيضا (10) .

وبالمثل ، فإن في داخل الثورة المسلحة منظمتين متميزتين ، ونظرتين متميزتين . فمن جهة هناك الجماعة الإسلامية المسلحة ، التي اتخذت موقفا ثوريا متصلبا ، وشجبت باستمرار فكرة المفاوضات أو الحل الوسط مع الدولة من أساسهما ، وجعلت علامتها المميزة التفجيرات والهجمات المسلحة بوجه عام ، وقتل الأجانب بوجه خاص . ومن جهة أخرى هناك الجيش الإسلامي للإنقاذ ، الذي أعلن جهاراً ولاءه للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهو مستعد للقبول بإجراء مفاوضات بين الجبهة والنظام ، وقد ركز هجماته – إلى حد كبير – على قوات الأمن وموظفي الدولة ، وأدان بانتظام قتل المدنيين الأبرياء والأجانب (11) .

وفي إطار الجزء الذي يتمتع بالشرعية من الحركة الإسلامية ، نجد فريقين متميزين ، هما حركة النهضة الإسلامية ، وحركة المجتمع الإسلامي " حماس " . وبغض النظر عن اتفاق هذين الفريقين في أمور العقيدة ، فهما يميلان إلى اتخاذ مواقف متعارضة بشأن قضايا السياسة العملية . وهناك أحزاب أخرى ذات شأن ، ويوجد لديها رصيد إسلامي لا بأس به ، وإن لم تكن إسلامية بكل معنى الكلمة ، منها الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر بقيادة الرئيس الأسبق أحمد بن بيلا ، وحزب التجديد الجزائري الذي يرأسه نور الدين بوقروح ، وهما يختلفان أكثر مما يتفقان .

هناك أيضا مؤسسات ثلاث ، كانت تشكل فيما بينها التنظيمات الرئيسية التي مثلت الشرعية القومية التاريخية للدولة الجزائرية ، منذ عام 1962 فصاعدا ، وهي حزب جبهة

التحرير الوطني، والمنظمة الوطنية للمجاهدين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين. ومن بين هذه المؤسسات نجد أن جبهة التحرير الوطني أصبحت تعارض النظام القائم منذ كانون الثاني / يناير 1992، بينما المنظمة الوطنية للمجاهدين والاتحاد العام للعمال الجزائريين تؤيدانه تأييدا قويا.

أما أكبر وأهم تجمع سكاني للناطقين باللغة البربرية في الجزائر، أي القبائل، فهو أيضا منقسم إلى فريقين: جبهة القوى الاشتراكية التي يرأسها حسين آيت أحمد، وقد شجبت بقوة انقلاب الجيش في كانون الثاني / يناير 1992، وتدعو بانتظام إلى العودة للعملية الانتخابية. والفريق الآخر هو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، برئاسة الدكتور سعيد سعدي، وقد أيد انقلاب الجيش تأييداً قويا، ويعارض أي عودة إلى العملية الانتخابية في المستقبل المنظور، رغم أنه يصف نفسه بأنه "ديمقراطي"[12]. وهناك حركة الثقافة البربرية - وهي موحدة رسميا - وتتولى تنظيم المطالبة القبائلية بالاعتراف باللغة البربرية. وزعامة الحركة نفسها منقسمة إلى قسمين: "اللجان الوطنية" المؤيدة لجبهة القوى الاشتراكية، و"التنسيق الوطني" المؤيد للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

وأخيراً، تخضع الحركة الماركسية الجزائرية الضئيلة - أو فلولها - أيضا لقانون الانقسام الثنائي هذا. فنجد، من جهة، حزب "التحدي" - وهو فصيل منشق عن الحزب الشيوعي المنحل[13] - وهو لا يكتفي بالمعارضة العنيدة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإنما يعارض أيضا مجرد فكرة الأحزاب السياسية الإسلامية. ومن جهة أخرى نجد حزب العمال التروتسكيين "حزب الشغيلة"، الذي أيد بصراحة عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العملية السياسية الدستورية.

الخلاصة أن الانقسامات السياسية الحقيقية في الجزائر، لا يمكن - إطلاقا - تفسيرها بالاختلافات العقائدية، وليس هذا بجديد. وقد كان وليم كوانت محقا حين لاحظ قبل 26 عاما "أن تفسير السلوك السياسي الجزائري تفسيرا عقائديا هو، ببساطة، غير مقنع لمعظم المراقبين"[14]. ورغم أن نظرة كوانت الثاقبة ما زالت سائدة، فذلك لا يعني إنكار أن الاختلافات العقائدية تزايدت أهميتها في السياسة الجزائرية عما كانت عليه في الستينيات. وقد أصبحت كذلك بالفعل، ويعود جانب من السبب في ذلك إلى الطريقة

التي غذّت بها الدولة هذه الاختلافات، منذ أوائل الثمانينيات، اتباعا لاستراتيجية "فرق تسد". ولو أمعنا النظر في مواقف الأحزاب والقوى السياسية المختلفة - تجاه أكثر المسائل عقائدية، وهي مسألة دستور الدولة - لخلصنا لمجموعة من التحالفات الموضحة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) - مواقف الأحزاب من المضمون الديني للدستور

المؤيدون لفكرة إنشاء جمهورية إسلامية	أصحاب المواقف الغامضة	المؤيدون لجمهورية علمانية
• الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) • الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) • الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) • حماس Hamas • النهضة Ennahda	• جبهة التحرير الوطني (FLN) • جبهة القوى الاشتراكية (FFS) • حركة العمل من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA) • حزب التجديد الجزائري (PRA) • حزب الشغيلة (PT) • المنظمة الوطنية للمجاهدين (ONM) • الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) • الجيش (The Army)	• التحدي Ettahaddi • التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)

وعبارة "أصحاب المواقف الغامضة" تعني أولئك الذين يعارضون قيام دولة إسلامية بالمعنى الصحيح للكلمة. ولكنهم في الوقت نفسه يرفضون - أو لا يؤيدون تماما - النموذج الفرنسي للدولة العلمانية. ويقبلون أن يكون الإسلام دينا رسمياً للدولة وأن يظل كذلك، ولكنهم يرون أن ما يترتب على ذلك - في مجال القانون والأخلاق - يجب أن يخضع للمناقشة العامة وأن يتم تقريره بطريقة سياسية، أي من خلال تحركات الرأي العام، لا أن يُستنبط من مسلمات دوجماتية أويفرض بداهة بموجب أحكام الدستور.

كما يتبين من الجدول رقم (1) أن الصراع الذي يخوضه الجيش الجزائري، في مواجهة مختلف المنظمات الإسلامية المسلحة، يجب ألا يُنظر إليه على أنه نفس النزاع بين الطرفين المتقابلين على الخارطة العقائدية، التي فصلناها من قبل. ويلاحظ أيضا أن

في هذه الخارطة السياسية للمواقف العقائدية قدرا كبيرا من المواقف المتوسطة، وليس الأمر مجرد انقسام بسيط كما تزعم فرنسا.

ولأن السياسة الجزائرية ليست سياسة فرنسية، فلا ينبغي أن نفاجأ إذا ظهرت لنا غير واضحة. فهي في الحقيقة ليست غامضة، ولكنها تبدو كذلك عندما ننظر إليها بمنظار فرنسي [15]. ومن الواضح تماما أن هناك انقساما على طول رقعة الشطرنج السياسية، وهو قائم بين جانبي القضية الأساسية التي هي موضوع النزاع. فهذه القضية الأساسية موضوع النزاع ليست مسألة عقائدية مجردة - أي مسألة الدستور المفضل - ولكنها المسألة العملية، أي مسألة الوضع القانوني للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وهذا هو الانقسام الأساسي القائم في السياسة الجزائرية - منذ بدأت الأزمة وحتى اليوم - بين من يميلون إلى إعادة الشرعية لجبهة الانقاذ ودمجها في العملية السياسية الدستورية، ومن يعارضون ذلك بإصرار. ويوضح الجدول رقم (2) موقف مختلف القوى، في الوقت الحاضر، بخصوص هذه النقطة تحديداً.

جدول رقم (2) - مواقف الأحزاب من إعادة الشرعية إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ

المؤيدون	المعارضون
• الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) • جبهة التحرير الوطني (FLN) • جبهة القوى الاشتراكية (FFS) • حزب الشغيلة (PT) • النهضة Ennahda • حركة العمل من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA) • حماس Hamas • حزب التجديد الجزائري (PRA)	• التحدي Ettahaddi • التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) • المنظمة الوطنية للمجاهدين (ONM) • الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)

وموقف الجيش - من الناحية الرسمية - ضد إعادة الشرعية إلى الجبهة. أما من الناحية الواقعية، فما من شك أن قطاعا كبيرا من الجيش يحبذ - أو على الأقل

لا يعارض – إعادة الشرعية إلى الجبهة، وإن لم يتمكن هذا القطاع حتى الآن من تقرير سياسة الجيش. ومن بين المنظمات الإسلامية المسلحة هناك الجيش الإسلامي للإنقاذ، الذي يؤيد – ولوضمنياً على الأقل – إعادة الشرعية إلى الجبهة، حيث أعلن ولاءه للقيادة السياسية للجبهة، مما قد يعني – منطقياً – أنه يؤيد مطالبها السياسية. بينما يبدو أن الجماعة الإسلامية المسلحة تعارض – عملياً – إعادة الشرعية إلى الجبهة، نظراً للطبيعة المتطرفة لمشروعها السياسي المعلن، وعدائها الشديد لكل أشكال المفاوضات مع الدولة. وأخيرا يجب ملاحظة أن وضع المنظمة الوطنية للمجاهدين والاتحاد العام للعمال الجزائريين في خانة المعارضين يعكس المواقف العلنية لزعماء هذين الحزبين، أما آراء أعضائهما فقد تكون مختلفة.

والترتيب السابق ليس ثابتا على الدوام، ففي بعض القضايا المتفرعة عن القضية الرئيسية، كانت "حماس" وحزب التجديد الجزائري ينضمان إلى المعسكر المقابل أحياناً. كما أن هناك بالطبع قضايا ثانوية أخرى، تؤدي الانقسامات بشأنها بين الأحزاب إلى تغيير هذا الترتيب. ولكن ينبغي أن يكون واضحا بالفعل أن الانقسام الرئيسي في السياسة الجزائرية ليس انقساما عقائديا، وليست القضية أبدا قلة العناصر المعتدلة أو عدم وجودها، فالواقع غير ذلك تماما. إذ إن المتطرفين هم الأقلية، سواء كانوا من دعاة الاجتثاث المتشددين في الجيش، أو العلمانيين المتعنتين في حزبي التحدي والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أو الإسلاميين المتطرفين في الجماعة الإسلامية المسلحة. أما كل من عدا ذلك تقريبا فهم من المعتدلين.

ولما كان الأمر كذلك، فلماذا استحال – حتى الآن – إيجاد حل سياسي للأزمة عن طريق "الحوار"؟

الحوار على الطريقة الجزائرية

ماذا تعني كلمة "حوار"؟ إنها تعني أي معنى يريد المرء أن تعنيه. أي أنها لا تعني شيئا محددا. ولا يوجد سياسي يمكن أن يقول إنه ضد الحوار. ولكن، إذا لم يستطع أحد أن يكون ضد الحوار، فكيف يمكن – عمليا – أن يكون مع الحوار؟

إن فكرة "الحوار" ، كعنصر ضروري من عناصر استراتيجية الدولة، ظهرت إلى النور في أواخر عام 1993. فالرئاسة الجماعية الخماسية، المعروفة باسم اللجنة العليا للدولة – والتي أنشئت بدعم من الجيش، لخلافة الشاذلي بن جديد فيما تبقى من فترة رئاسته – كان عليها الإعداد لحل نفسها بنهاية عام 1993، وضمان قدر من الشرعية لصيغة جديدة. ومنذ ذلك الحين أجريت عدة جولات من "الحوار" ، فشلت كلها في حل الأزمة السياسية. وكان لهذا الفشل سبب بسيط ولكنه عميق؛ فمنذ اغتيال محمد بوضياف أول رئيس للجنة العليا للدولة ، في 29 حزيران / يونيو 1992، حاول الأشخاص الذين تسلموا السلطة في الجزائر أن يضفوا الشرعية على مركزهم، فزعموا أنهم يخططون للعودة إلى العملية الانتخابية، وإلى الشرعية الدستورية والديمقراطية، ولكن نظرا لافتقارهم إلى التأييد الشعبي، عجزوا كلية عن التوفيق بين هذا الزعم و بين تصميمهم على البقاء في السلطة. ومن ثم تعللوا بأنه يلزم مرور فترة انتقالية طويلة قبل أن تسمح الظروف بإجراء انتخابات، واقترحوا سلسلة من الصيغ لحكومة "انتقالية" ، وضغطوا على الأحزاب السياسية لتأييدها.

وهكذا، كان الغرض من "الحوار" هو ضمان نقل الشرعية أو إعادة توزيعها. فالأحزاب الجزائرية، وبوجه خاص جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية (ناهيك عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة)، كانت تحظى بقدر كبير من الشرعية لأنها ضمنت لنفسها تأييدا شعبيا كبيرا – بدرجات متفاوتة – في انتخابات عامي 1990 و 1991، واتخذت موقفا قويا في الدفاع عن دستور عام 1989 الديمقراطي. بينما تفتقر السلطات – التي يدعمها الجيش – إلى أي نوع من الشرعية في أعين السواد الأعظم من الرأي العام، إذ ليس لديها حق دستوري، ولا تفويض ديمقراطي، ولا رصيد وطني مقنع، يعطيها حق الاحتفاظ بالسلطة [16]. وإذا استطاعت هذه السلطات غير الشرعية – المفتقرة للشعبية – أن تحمل أحزاب المعارضة الشرعية – المتمتعة بالشعبية إلى حد ما – على تأييد مقترحاتها، فإن ذلك يضفي الشرعية على الأولى وينزع الشرعية عن الأخيرة، إذ يورط المعارضة في الصيغة الانتقالية وبذلك تُخلع أسنانها.

تلك هي السياسة التي كانت فرنسا تؤيدها باستمرار، بينما كانت – في الوقت نفسه – تعلن عن رغبتها في رؤية الديمقراطية تعود إلى الجزائر. وهي سياسة تتناقض

تماما مع السياسة التي تسعى بصدق إلى العودة للدستور الديمقراطي. فهي - على العكس - سياسة تسعى إلى الحيلولة دون هذه العودة في المستقبل المنظور. ولهذا السبب، شاركت الأحزاب الصغيرة في هذه العملية، إذ لم تفز بأي مقعد على الإطلاق في انتخابات 1991، وبالتالي قبلت الضغوط التي مارستها عليها الدولة، ورضخت لحمايتها. أما أكبر الأحزاب حجماً وأكثرها تمثيلاً، مثل جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية، فقد رفضت باستمرار أن تتورط في هذا الأمر. ولكن موقفها لم يكن موقف عدم تعاون من جميع الوجوه، فقد أعربت مرارا وتكرارا عن استعدادها لإجراء مناقشات بناءة مع السلطات، ولكن بشرط واحد، وهو أن يعيد النظام الشرعية إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويشركها في هذه المناقشات أيضا.

وبوضعهم هذا الشرط يكون زعماء جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية (والأحزاب الأخرى التي ضمت صوتها إليهما حول هذه النقطة)، قد تصرفوا تصرفا حكيما. فقد حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مكاسب انتخابية هائلة عامي 1990 و 1991، ومن ثم فإن الأحزاب الكبيرة الأخرى، لو كانت قد شاركت في عملية إضفاء الشرعية على ترتيبات الحكومة الانتقالية - دون مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ - لكانت قد أعطت الجبهة سلاحاً تتمكن به من تحقيق اختراق واسع للقواعد الشعبية لهذه الأحزاب. والخطر - كل الخطر - أن يرى الناخبون الجزائريون هذه الأحزاب "وقد باعت نفسها للسلطة"، وستكون النتيجة حينئذ تمكين نمط الإسلام الشعبي - الذي تمثله الجبهة الإسلامية للإنقاذ - من الاستئثار بأكبر حصة من التأييد الشعبي الجزائري، مما يحبط احتمال إقامة ديمقراطية تعددية قابلة للاستمرار على المدى البعيد، تعتمد على وجود توازن بين القوى السياسية.

لم توافق اللجنة العليا للدولة، ولا لجنة الحوار الوطني المدعومة من الجيش [(17)]، على إعادة إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومن ثم فإن الجولات المتعاقبة من الحوار - التي أجريت عام 1993- لم تحرز تقدماً. ورغم الضجة الإعلامية الهائلة، فقد قاطعت كل الأحزاب الهامة مؤتمر الوفاق الوطني، الذي انعقد في كانون الثاني / يناير 1994 من أجل إقرار الصيغة الجديدة لفترة ما بعد اللجنة العليا للدولة، ففشل المؤتمر فشلا ذريعا. وبناء

على ذلك لم يكن ثمة بد من أن يرشح الجيش وزير الدفاع، الأمين زروال، لمنصب الرئاسة الشاغر، سواء نظر الناس إلى هذا الترشيح على أنه شرعي أم لا .

الحـــوار والجيـــش

حاول زروال مرتين، منذ توليه الرئاسة، أن يبحث مسألة إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جديد في العملية الدستورية . وأوضح بجلاء منذ البداية أنه يحبذ مفهوماً للحوار "لا يستثنى أحداً أيا كان"، وأصبح مفهوماً لدى الجميع أن هذا كناية عن إعادة تأهيل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بصورة أو بأخرى . ودخل هو شخصيا في مناقشات مع زعيمي الجبهة المسجونين، عباسي مدني وعلي بلحاج . وفي 22 شباط / فبراير 1994، أطلق سراح اثنين من رفاقهما المقربين، علي جدي وعبدالقادر بوخمخم، وكان في حكم المؤكد أن يجريا اتصالات مع زعماء الحركات المسلحة، بغية تمهيد الطريق لتسوية من نوع ما .

ولكن سرعان ما اصطدمت هذه المبادرة بمعارضة هائلة من داخل النظام نفسه . فقد قام رئيس الوزراء، رضا مالك، ووزير الداخلية، سليم سعدي، بإطلاق تصريحات رافقتها ضجة إعلامية واسعة، كانت تخالف سياسة الرئيس بشكل واضح . كما قامت هيئة أركان الجيش بخطوة غير مسبوقة بإصدارها بيانا ابتعد كثيرا عن تأييد هذه السياسة [18]. وباختصار، أثارت مبادرة زروال صراعا فئويا هائلا في أوساط الجيش والمؤسسة السياسية المدنية، واضطر للتخلي عنها، فمالت الكفة السياسية إلى الخط القمعي المتشدد الذي يحبذه "دعاة الاجتثاث"، بقيادة الفريق العماري، رئيس هيئة أركان الجيش . ولكن المحصلة الحقيقية لهذا الصراع أسفرت عن تعادل القوى؛ فقد تمكن زروال من إجراء تغيير حكومي في نيسان / أبريل، وعزل اثنين من أكبر دعاة الاجتثاث، هما مالك والسعدي . وأدت التغييرات في أوساط العسكريين – التي أجريت في شهر أيار/ مايو – إلى إقامة توازن تقريبي بين مؤيدي زروال ومؤيدي العماري في قيادة الجيش العليا .

وفي شهري آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر من عام 1994 ، بدأ زروال محاولته الثانية بدعوة ثمانية من الأحزاب المشروعة إلى إجراء محادثات في رئاسة الجمهورية. وقد رفضت هذه الدعوة ثلاثة أحزاب؛ حزبان من دعاة الاجتثاث هما التحدي والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية التي رفضت الدعوة لأسباب تكتيكية بحتة، إذ تعرضت لضغط هائل في منطقة القبائل من منافسها الرئيسي، أي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. بينما قبلت الدعوة الأحزاب الخمسة الأخرى، وهي جبهة التحرير الوطني، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، والنهضة، وحماس، وحزب التجديد الجزائري. ولكنها أوضحت جميعها - منذ البداية - أنها تريد إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضا في الحوار، بما ينطوي ضمناً على إعادة تأهيلها وإعادة الشرعية إليها. وفي الوقت نفسه، أجرى زروال محادثات منفصلة مع عباسي مدني وعلي بلحاج، وأعلن عباسي - في سلسلة من الرسائل [19] - قبوله بمبادئ التعددية السياسية وتداول السلطة (بمعنى أن الحزب الذي يأتي إلى السلطة بالاقتراع، قد يخرج من السلطة أيضا بالاقتراع)، وأبدى إمكانية إعلان " هدنة " في النزاع المسلح. وفي مناخ من التفاؤل المتسارع بقرب التوصل إلى تسوية، أطلق سراح عباسي وبلحاج في 13 أيلول / سبتمبر، مع تحديد إقامتهم في فيلا مريحة بوسط الجزائر العاصمة، حيث سمح لهما باستقبال الضيوف والتشاور مع رفاقهما بواسطة الهاتف، كما أطلق سراح ثلاثة آخرين من كبار زعماء الجبهة - دون قيد أو شرط - وكانوا قد سجنوا في حزيران / يونيو 1991.

غير أن هذه الفترة - الحافلة بالتطورات الواعدة - تصاعد فيها العنف بدلا من أن يتلاشى، مؤذنا بوصول مبادرة زروال إلى طريق مسدود. واعترف هو فيما بعد بهذه الحقيقة، حين وجه خطابا إلى الأمة - في 31 تشرين الأول / أكتوبر - حمّل فيه الأحزاب السياسية مسؤولية انهيار المبادرة، وأعلن عن عزمه إجراء انتخابات رئاسية خلال عام 1995.

وكان حجر العثرة في المحادثات هو إصرار عباسي ورفاقه الأربعة الكبار، على أن تكون الخطوة التالية في عملية السلام عقد اجتماع كامل للهيئة العليا للجبهة الإسلامية

للإنقاذ، وهي مجلس الشورى. فقد قال عباسي إن قبوله الشخصي - بالتعددية وتداول السلطة - لا يتوقع منه أن يكون ملزما لحزبه، ناهيك عن الحركات المسلحة المتصلة به، لأنه أعلنه وهو في السجن ودون إجراء مشاورات كاملة. ولكي تُلزم الجبهة نفسها بالمبادئ الدستورية الأساسية - موضوع الحوار - يجب أن تجتمع قيادتها بالكامل وتتداول رسميا في الأمر. ولكن بعض أعضاء مجلس الشورى كانوا قد انخرطوا في العمل السري منذ زمن بعيد، أو انضموا إلى الكفاح المسلح. ومن ثم فإن تقديم تنازلات جماعية بشأن هذه المبادئ الدستورية، والتي تُعتبر بدورها شرطا ضروريا لإعادة الشرعية إليها، يفرض على السلطات أن تسمح لأشخاص - هم في نظرها إرهابيون - أن يشتركوا في المناقشات الرسمية للجبهة، مما أعطى خصوم زروال في الجيش الذريعة التي كانوا بحاجة إليها ليفرضوا إرادتهم. وبسبب هذه النقطة بالذات انسحبت حماس وحزب التجديد الجزائري - على الفور - من المعارضة وانضما إلى معسكر الحكومة.

إن قرار الجيش بمنع الاجتماع الكامل لقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لم يكن مجرد اعتراض على مجيء قادة الثورة المسلحة إلى العاصمة لإجراء محادثات، فهذا شيء مفهوم. لكن السبب الكامن وراء ذلك أكثر أهمية من هذا الأمر، إذا عرفنا أن الثورات المسلحة - في النهاية - تنتهي عن طريق المفاوضات. ومن هنا فإن كل الأسباب تدعو للاعتقاد بأن التمسك بهذه النقطة لم يكن إلا مجرد ذريعة، أما الاعتراض الحقيقي للجيش فكان على فكرة إعادة تأهيل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإعادة الشرعية إليها كحزب سياسي دستوري. وكان الجيش قد استجاب لمبادرة زروال - مادامت غامضة المعالم - على أمل إغراء زعماء الجبهة بإدانة الحركة المسلحة أو الاصطدام بالأحزاب الأخرى المشتركة في الحوار. ولكن ما أن اتضح الاتجاه الذي ستؤدي إليه المبادرة، حتى كسر قادة الجيش قرار زروال، وأجهضوا العملية باستئناف الهجوم العسكري على الثورة، وقضوا بذلك على أي احتمال لعقد هدنة.

وحاول زروال مرة أخرى الوصول إلى نقطة تسوية، فأرغم رفاقة على القبول بإجراء انتخابات رئاسية قبل موعدها بسنة، وإلا قدم استقالته على الفور. ويبدو أنه

كان يهدف بهذه الطريقة إلى الحصول على قدر من التأييد الشعبي والشرعية، يمكنه في النهاية من فرض سلطته على قادة الجيش، والسعي بسياسة المصالحة - التي كان يبدو واضحاً أنه يحبذها - إلى نهايتها الصحيحة.

غير أن الأحزاب لم تقبل - بالطبع - تحميلها مسؤولية انهيار المحادثات، واعتبرت اقتراح زروال بإجراء انتخابات رئاسية، أمراً غير ملائم وغير واقعي في هذه الظروف، واتخذت بعض الخطوات لتنظيم حوار - خاص بها - يكون بنّاءً ومثمراً.

وثيقة روما

أجريت الجولة الأولى من المحادثات في روما، برعاية طائفة سانت إيجيديو الكاثوليكية، يومي 21 و 22 تشرين الثاني / نوفمبر، ومع أنها لم تكن حاسمة فقد كان لها فضل تحديد معالم الطريق وتمييز الغث من السمين. ودُعي إلى حضور المحادثات كل الأحزاب الجزائرية الكبيرة، كما دعيت الحكومة أيضا ولكنها رفضت - بالطبع - أن تحضر، كما رفض الحضور حزبان من "دعاة الاجتثاث"، وهما التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والتحدي. بينما حضرت حماس وحزب التجديد الجزائري، وحيث إنهما انضما إلى معسكر الحكومة - عند اشتداد الضغوط في أيلول / سبتمبر - فقد رفضا التوقيع على البيان النهائي. ومن ثم فلم توجه إليهما الدعوة لحضور الجولة الثانية في شهر كانون الثاني / يناير.

وفي 13 كانون الثاني / يناير، بعد ثلاث سنوات بالضبط من إرغام الشاذلي على الاستقالة وإجهاض العملية الانتخابية، نشرت الأحزاب المجتمعة في روما برنامجا مشتركا لحل سياسي سلمي لأزمة الجزائر، أطلق عليه اسم العقد الوطني [20]. ووقعت هذا العقد جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية، وحركة العمل من أجل الديمقراطية في الجزائر، والنهضة، وحزب الشغيلة. ووقعه عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ رابح كبير، رئيس اللجنة التنفيذية الخارجية، وأنور هدام، رئيس وفدها البرلماني الخارجي، كما وقعه أيضا رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، المحامي المخضرم علي يحيى عبد النور.

كـان أول إنجـاز لبـرنامج رومـا هـو أنه أعلن عـلى الملأ مـا كـان يعـرفـه مـعظم الناس بالفعل، وهو أن الأحزاب السياسية ليست مصدر الأزمة، وأنها ليست مكبلة بمصالحها الحزبية الضيقة (وهي التهـمة المعروفة التي يوجهها إليها المتحدثون باسم الجيش) إلى حد لا يمكنها من اتخاذ موقـف سياسي مسؤول تجاه الأزمـة، وأن خلافاتهـا العقائدية أو البرامجية - ناهيك عن الخلافات الشخصية - ليست من العمق بحيث تعجز عن الاتفاق على المبادئ الأساسية الضرورية ، التي تضمن تأسيس نظام للمنافسة السياسية بيـن الأحـزاب بطريقـة دسـتورية . والإنجاز الثـاني للبـرنامج يتـمـثل في التنازلات الكبيرة التي قدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ففي الجزء (أ) من البرنامج، تحت عنوان " إطار : قيم ومبادئ" ، جاء في البند الثاني منه "رفض العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة أو الاحـتـفـاظ بهـا" . وفي الجـزء (ب)، تحت عنوان "التـدابيـر السـابقـة للمفاوضات" ، جاء في البند السادس من بنوده السبعة "إدانة أعمال الابتزاز والاعتداء على المدنيين والأجانب وإتلاف الممتلكات العامة، والدعوة إلى وقف هذه الأعـمال" . ويمثل محتوى هذين البندين توضيحا هاما من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشأن موضوع العنف. ولكنهما لا يرقيان إلى حد نبذ كل أعمال العنف في حد ذاتها. فمما لا شك فيه أن الجبهة تحتفظ، ضمناً، بموقفها القائل إن اللجوء إلى الهجمات المسلحة على الدولة كان له - وما يزال له - ما يبرره كمرحلة من مراحل الثورة المسلحة، ما دامت السبل الدستورية موصدة أمامها. ولكنها تعترف بأن عليها التمييز بين الثورة المشروعة ضد نظام حكم غير شرعي، بهدف العودة إلى الشرعية الدستورية (التي تدافع عنها) وبين أمور أخرى شديدة الاختلاف، مثل اللجوء إلى العنف للإطاحة بالدولة عن طريق الثورة، أو استخدام العنف ضد المدنيين والأجانب، في إطار استراتيجية لفرض السلطة الإسلامية والبرنامج الإسلامي بواسطة العنف العشوائي. وهكذا طورت جبهة الإنقاذ مبـدأها في هاتين المسـألتين بطريقـة تميـز - بوضـوح تام - بينهـا وبين الخطاب الثوري المتطرف الصادر عن الجماعة الإسلامية المسلحة، وإن كانت بعض جوانب الغموض ما زالت قائمة في هذا الصدد [21] .

وبالإضـافـة إلـى ذلـك، يؤكـد البـرنـامـج أيضـاً التنـازلات بشـأن المبـادئ الأساسية، التي سبق أن أعلنها عباسي مدني في آب / أغسطس، وهي قبول الجبهة

الإسلامية للإنقاذ بالمبادئ الديمقراطية للتعددية السياسية، (أ-8) و "تداول السلطة عن طريق الاقتراع العام" (أ-5). ولكن بينما حرص عباسي مدني، كسجين مكره، على القول إنه يتكلم عن نفسه فقط، لم يكن رابح كبير وأنور هدام تحت إكراه حين وقعا وثيقة روما، وبذلك ألزما الجبهة الإسلامية للإنقاذ ككل[22].

يُعد هذا تطوراً مهماً، فقد أعلنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ - جهاراً - تحولها إلى المبادئ الديمقراطية. ولا شك في أن هذا التحول تجريبي ومؤقت، ولكنه يشكل تغييرا كبيرا محتملا، وإذا كُتب له البقاء فقد يكون فيه مفتاح حل الأزمة. وعلاوة على ذلك، ألزمت الجبهة نفسها أيضا بـ "احترام الشرعية الشعبية" (أ-6)، و "ضمان الحريات الأساسية الفردية والجماعية، بغض النظر على العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة" (أ-7)، و "حرية العقيدة واحترام المعتقدات الدينية" (أ-12). وكان لذلك التغيير انعكاس ثلاثي الأبعاد. أولاً، أن المفهوم الديمقراطي لسيادة الشعب حل محل المفهوم الثيوقراطي لسيادة الله. ثانياً، أن التمتع بالحقوق المدنية كاملة لم يعد يتوقف على اعتناق الدين الإسلامي (كما كان عليه الحال في جميع الدول الإسلامية قبل العهد الاستعماري). ثالثاً، أن الدعوة الدينية المتشددة يجب أن يُكبح جماحها بإطلاق الحرية الدينية في الجزائر.

أما في الجزائر العاصمة فقد صدر رد فعل غاضب فور إعلان هذا البرنامج، يدعي أن كل ما فعلته الأحزاب الأخرى هو الانحياز إلى موقف الجبهة الثابت والدائم. ولكن هذا الادعاء كان مناقضا للحقيقة تماما، لأن الجبهة أعلنت استعدادها لقبول المبادئ الديمقراطية. وبفرض أنها كانت حزباً إسلاميا متعنتا، فهي لم تعد كذلك. مما يعني أيضا أن برنامج روما يدحض - بوجه خاص - الأطروحات الفرنسية بشأن طبيعة الثورة الإسلامية في الجزائر وانعكاساتها.

ويمكن أن نشير بإيجاز إلى بعض الملامح الأخرى للبرنامج. أولاً، يقول البند (أ-10) إن "العناصر التي تتكون منها الشخصية الجزائرية هي الإسلام والعروبة والأمازيغية". وقد أقرت جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمقولة الأساسية للحركة البربرية، الداعية إلى الاعتراف بالبربر (الأمازيغين) ولغتهم

(ثمازيغث) اعترافا صريحا، وبتميزهم - عنصرا وثقافة - عن بقية الأمة. وهكذا تمكنت جبهة القوى الاشتراكية - التي تمثل قطاعا من الحركة البربرية، برئاسة حسين آيت أحمد - من فرض وجهة نظر مؤيديها، وتفوقت على منافسها القبائلي الآخر، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. ثانيا، في البندين ("ب" و "ج") يقترح البرنامج إجراءً واقعيا لإعادة السلام والنظام خطوة خطوة. ثالثا، يؤكد البرنامج على إجراء "مفاوضات" مع السلطات الجزائرية، وليس مجرد "حوار". رابعا، في البند (ب-1، 2) يصر البرنامج بصراحة على إطلاق سراح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ونشطائها، وإعادة تأهيلها قانونيا بإلغاء قرار حلها الصادر عام 1992، باعتبارهما شرطين مسبقين يجب الوفاء بهما قبل بدء المفاوضات. خامساً، ورد في المقدمة والبند "و"، أن "لجميع الأطراف المشتركة في المفاوضات الحق في الحصول على ضمانات متبادلة"، وهي عبارة تنطوي بوضوح على أن الجيش أيضا له الحق في ضمانات لمركزه (ويفترض أن ذلك الحق يمتد كذلك إلى قادته، مهما تكن أيديهم ملطخة بالدماء). سادساً، في البند (و-2) يدين البرنامج "التدويل الحاصل للمشكلة الجزائرية"، ويصر - في البند (و-3) - على أن "حل الأزمة لا يتحقق إلا على يد الجزائريين وحدهم، ويجب أن يتحقق داخل الجزائر.

وعلى العموم لا بد من التأكيد على أن اللهجة التي استخدمها العقد الوطني كانت لهجة بناءة ومعقولة. فبينما تؤكد الوثيقة على مدى تفاقم الأوضاع، لا تُشهر بالجيش ولا بغيره. ولكن ما يستحق الملاحظة - على وجه الخصوص - أن الوثيقة لم توجه أي انتقاد لفرنسا، بل لم تشر إليها أصلاً. ومن الواضح أن البرنامج صيغ بعناية شديدة، مستخدما عبارات غير استفزازية وغير ملهبة للمشاعر، بغية إعطاء السلطات الحالية في الجزائر - ومؤيديها في باريس - مخرجاً مشرفاً، بأقل خسارة ممكنة لماء الوجه. لقد كان مثالاً رائعاً للتصرف السياسي الحكيم.

إذا نظرنا إلى الجدول رقم (3)، وهو يظهر مدى تمثيل الأحزاب التي وقعت البرنامج والتي لم توقعه، نجد أن برنامج روما يشكل تفنيدا هائلا للأطروحة الفرنسية، القائلة

إنه لا يوجد طريق ثالث بين الجمهورية الإسلامية الاستبدادية ودكتاتورية الجيش التي فقدت مصداقيتها.

الجدول رقم (3) - مواقف الأحزاب من العقد الوطني (23)

المؤيدون	الأصوات في انتخابات 1991	النسبة المئوية من الأصوات المدلى بها	المعارضون	الأصوات في انتخابات 1991	النسبة المئوية من الأصوات المدلى بها
الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)	3,260,222	47.27	التحدي (Ettahaddi)	لم يخض الانتخابات	—
جبهة التحرير الوطني (FLN)	1,612,647	23.38			
جبهة القوى الاشتراكية (FFS)	510,661	7.40	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)	200,267	2.90
النهضة (Ennahda)	150,093	2.18	حماس (Hamas)	367,697	5.35
حركة العمل من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA)	135,882	1.97	حزب التجديد الجزائري (PRA)	67,828	0.98
حزب الشغيلة (PT)	6,464	0.09			
المجموع	5,676,269	82.29	المجموع	636,792	9.23

وقد يكون هذا الجدول مغاليا في تقدير وزن المعارضة لبرنامج روما، لأن تغيُّب حماس وحزب التجديد الجزائري - عن محادثات كانون الثاني / يناير - لا يعني أنهما في الحقيقة يعارضان المقترحات الرئيسية الواردة في الوثيقة النهائية. وكان الصوت الوحيد من بين الأحزاب السياسية، الذي يعبر عن موقف النظام الجزائري الرافض للبرنامج، هو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي نال أقل من 3 ٪ من أصوات الناخبين الجزائريين في انتخابات عام 1991، ولم يفز بأي مقعد في منطقة القبائل التي ينتمي إليها، بينما فازت جبهة القوى الاشتراكية التي يرأسها حسين آيت أحمد بـ 25 مقعدا، وأثبتت أنها هي الممثل الحقيقي لرأي القبائل.

لقي برنامج روما من وزارة الخارجية البريطانية استقبالا شديد الحذر مقرونا بعدم الالتزام، واكتفت بأنها "أحيطت به علما"، بينما مدحته الصحافة البريطانية بوجه

عام. ولكنه حظي بترحيب حار من المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، التي دأبت - منذ آذار / مارس 1994 [24] - على تأييد موقف "دعاة الصلح" في الجزائر، وانتقاد موقف "دعاة الاجتثاث". كما لقي ترحيبا في كل أنحاء العالم العربي، وتعاطفا في عدة عواصم أوربية، وبخاصة في مدريد وروما نفسها. فقد حرصت الحكومتان - الإسبانية والإيطالية - على عدم اتخاذ مواقف متعارضة مع باريس، ولكنهما أعربتا بصوت مسموع عن مخاوفهما من تطورات الوضع في الجزائر، وكان من الواضح عدم تعاطفهما مع نظريات "دعاة الاجتثاث" [25]. أما ردود الفعل الفرنسية فقد كانت مختلفة تماماً.

أحـــزان باريـــس

صدر عن المتحدثين باسم الحكومة الفرنسية عدد من البيانات تؤيد - فيما يبدو - مبادرة روما. ففي 11 كانون الثاني / يناير، أعرب ألان جوبيه، وزير الخارجية الفرنسي، آنذاك، عن "اهتمام" فرنسا بـ "عدد من المبادرات" اتخذ مؤخرا [26]، في تلميح إلى مؤتمر روما الذي كان منعقدا آنذاك. وفي 16 كانون الثاني/ يناير، دعا متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية "جميع الأطراف الفاعلة في الحياة السياسة الجزائرية" إلى بدء حوار، بعد "عرض السلام" الذي قُدم في روما. وكرر القول "إن فرنسا كانت تدعو دائما إلى الحوار بين جميع من يرفضون العنف أو ينبذونه" [27]. وفي 19 كانون الثاني / يناير، صرح جوبيه بأنه "لا يوجد مخرج من الأزمة الجزائرية إلا بالحوار"، وقال "إن فرنسا تنظر باهتمام بالغ إلى الحوار الذي بدأ في روما. . . ولكن من شأن الجزائريين أن يقرروا أمورهم بأنفسهم" [28]. وفي 26 كانون الثاني/ يناير - أثناء زيارة جوبيه لواشنطن - زعم أن موقفي فرنسا والولايات المتحدة إزاء الجزائر قد أصبحا "أكثر تقارباً"، وقال "إننا يجب أن نمارس ضغوطنا لنعمل على بدء الحوار" [29]. وفي 30 كانون الثاني/ يناير، دعا ثانيةً إلى "الحوار بين جميع من يدينون الإرهاب والعنف" [30]. وفي 1 شباط / فبراير، نشرت صحيفة «لوفيجارو» مقالا بقلم وزير الدفاع، فرانسوا ليوتار، أعرب فيه عن

الرأي القائل بأن برنامج روما يشكل "ميثاقا حقيقيا لجزائر ديمقراطية متصالحة"، وأنه "لا يوجد حل عسكري للأزمة"، وأن "فرنسا يجب أن تلزم نفسها - بكل قوة - بتأييد الديمقراطيين ضد المتطرفين من كل الأطراف". وفي 3 شباط / فبراير، اقترح الرئيس الفرنسي آنذاك، فرانسوا ميتران أن يعقد الاتحاد الأوربي مؤتمراً بشأن الجزائر "يستلهم الأفكار المختلفة التي طرحت مؤخرا، ولا سيما ما طرحه مؤتمر المعارضة في روما" (31).

وقد يبدو لأول وهلة أن فرنسا تخلت عن سياستها السابقة - المرتبطة على وجه الخصوص بوزير الداخلية، شارل باسكوا، والقائمة على التأييد الكامل للخط المتشدد الذي يتبناه دعاة الاجتثاث في الجزائر. ولكن تحليل المضمون الحقيقي للبيانات الفرنسية ودراسة توقيتها، يقدم لنا تفسيرا مختلفا جدا عن تطور السياسة الفرنسية. أولاً، كان بيان جوبيه - الصادر في 11 كانون الثاني / يناير - شديد الغموض، وقلل من أهمية مبادرة روما بجعلها مجرد واحدة من "المبادرات الأخيرة"، ولم يلزم فرنسا بأي شيء. ثانياً، أن الدعوة الموجهة في 16 كانون الثاني / يناير، إلى "إجراء حوار بين جميع من يرفضون العنف وينبذونه"، لم تزد على كونها تكرارا لمواقف سابقة، ولم تؤيد مبادرة روما، لأن برنامج روما - كما تبين سابقا - لم يشتمل على إدانة شاملة للعنف. ثالثاً، أن جوبيه لم يشر إلى برنامج روما بلهجة تأييد، إلا في اليوم التالي لإعلان الحكومة الجزائرية الالتزام بموقف رافض متشدد.

وهكذا، فمنذ بدأ مؤتمر روما أعماله، إلى أن صدر عنه "العقد الوطني" في 18 كانون الثاني / يناير، والذي رفضته الحكومة الجزائرية رسميا، لم تعط باريس أي تأييد أو مصداقية لمبادرة روما، ولم تشجع الجزائر على التعامل معها بمرونة. ولم تبدأ باريس بتأييد برنامج روما، إلا بعد أن التزمت الحكومة الجزائرية برفضه علنا. واتسم أسلوب فرنسا - في تأييدها لبرنامج روما - بالسمات التالية: الحديث عن ممارسة ضغط على الجزائر من أجل بدء الحوار (جوبيه، 26 كانون الثاني / يناير)، تأييد فرنسا للصبغة الديمقراطية لبرنامج روما (ليوتار، 1 شباط / فبراير)، الإيحاء بأن الخطوة التالية لمبادرة روما هي قيام الاتحاد الأوربي بمبادرة (ميتران، 3 شباط / فبراير). ولكنها

في كل ذلك تجنبت أي ذكر للقضية المحورية لبرنامج روما، والتي تعثرت عندها كل المحاولات السابقة لإجراء حوار، وهي مسألة إعادة الشرعية إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وهي بذلك لا تؤكد أو تلغي - بطريقة رسمية أو صريحة - إصرار فرنسا السابق على الطبيعة الإرهابية للجبهة، التي تجعلها بالتالي غير مقبولة.

وكان من المنتظر أن تؤدي هذه الاستجابات الفرنسية إلى تشجيع الحكومة الجزائرية - تشجيعا فعالا - على التعامل بإيجابية مع عرض روما، ولكنها - بلا شك - أدت إلى عكس ذلك تماما. وبينما صيغ برنامج روما بعبارات متروية، تبعد عن الاستفزاز وتدعو إلى المصالحة، أدى كلام فرنسا عن "ممارسة ضغط على الجزائر" إلى استحالة صدور رد فعل إيجابي من الحكومة الجزائرية على برنامج روما، دون أن تفقد ماء وجهها في الداخل والخارج على السواء. وإذا كان الخروج من المأزق السياسي في الجزائر يتطلب - بلا شك - أن يبدأ الحديث المتبادل بين النظام والمعارضة، فإن اقتراح ميتران بإشراك الاتحاد الأوربي في الصورة كان غير ذي صلة بالمشكلة الموضوعية، بل ومن المرجح أنه زاد من تعقيد الأمور. وبينما أكد المشاركون في محادثات روما معارضتهم لتدويل المشكلة الجزائرية، فإن اقتراح ميتران ينطوي على عكس ذلك تماما، إذ يضفي نوعا من التدويل، ولو على الصعيد الأوربي، ومن ثم فقد ألصق ببرنامج روما هذه الصبغة- أي التدويل - وهو ما كانت الحكومة الجزائرية تحاول أن تفعله من قبل.

وعلاوة على ذلك، فإن الطريقة التي تعاملت بها فرنسا مع برنامج روما - بعد أن التزمت الجزائر برفضه - كان لها الانعكاسات التالية : أولاً، جعلت من الصعب على الحكومة الجزائرية أن تعيد النظر في موقفها. ثانياً، جعلت من السهل على الحكومة الجزائرية أن تتخذ إزاء هذه القضية مواقف قومية، وأن تصر على رفض النظر في مبادرة روما، تحت راية مقاومة التدخل الفرنسي. ثالثاً، أضعفت مصداقية الموقف الوطني للمشاركين في مؤتمر روما. رابعاً، أرغمت المشاركين في مؤتمر روما على أن يقبلوا - بحكم الواقع - رعاية فرنسا لهم. وأخيرا، فإن الطريقة الفرنسية - في التعامل مع هذه المسألة - عززت مصداقية الموقف الوطني لدعاة الاجتثاث المتشددين، مما سهّل على الحكومة الجزائرية الاستمرار في سياستها الراهنة.

لو كانت فرنسا ترغب حقا في تحقيق التسوية - على غرار ما جاء في برنامج روما - لكان رد فعلها شديد الاختلاف. أولاً، كانت ستوعز لأصدقائها المقربين - في المؤسسة السياسية والعسكرية الجزائرية - بأنها لم تعد تؤيد سياسة دعاة الاجتثاث، وأنهم - أي دعاة الاجتثاث - إذا وافقوا على إيجاد تسوية عن طريق التفاوض، فإن باريس ستقدم ضمانات ومساعدات أخرى. ثانياً، كانت ستسارع بالتصرف على هذا النحو قبل أن تصل الحكومة الجزائرية إلى نقطة اللاعودة. ثالثاً، كانت ستمتنع عن قول أي شيء في العلن قد يضع الحكومة الجزائرية في موقف دفاعي، ويجعل من المستحيل على القيادة الراهنة أن تستجيب لبرنامج روما، دون أن تعرض جناحها السياسي في الداخل لانتقاد "الوطنيين". رابعاً، كانت ستمتنع عن قول أي شيء من شأنه أن يضعف مصداقية الموقف الوطني للمشاركين في مؤتمر روما.

ومن هنا، فإن كل ما فعلته فرنسا - كما يبدو - هو أنها حرضت كلا الجانبين ضد الاعتدال، وتحصنت بمواقف كلامية تقيها من انتقاد الآخرين (الولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وغيرها) لسياستها إزاء الجزائر. أما الشيء الوحيد الذي لم تفعله فهو تمكين أطراف الدراما الجزائرية، أو على الأقل مساعدتهم، من أجل التلاقي وحل مشاكلهم فيما بينهم. وهكذا إذا أمعنا النظر في الدليل الظاهري المستمد من التصريحات الرسمية، والذي يشير إلى رغبة فرنسا في إيجاد حل مبكر للأزمة الجزائرية، عن طريق المفاوضات الجادة بين الفرقاء المتنازعين في الجزائر، لوجدنا أنه دليل كاف على أن العكس هو الصحيح، وأن الوساطة الفرنسية - بالتالي - ليست أبدا عنصرا ضروريا لأي حل نهائي، وإنما هي في أفضل الحالات غير ملائمة، وفي أسوأ الحالات عقبة. والجزائريون على اختلاف مواقفهم في سفينة واحدة، ومكتوب عليهم أن يتفقوا، حتى لا تكون الجزائر لبنان آخر، فتواجه دماراً لهذا الجيل، بل لبضعة أجيال قادمة.

إن الحل السياسي الشامل لأزمة الجزائر عناصره موجودة. فمن جهة كانت هناك مقترحات الرئيس زروال بإجراء انتخابات رئاسية*، ومن جهة أخرى هناك مقترحات المعارضة لوضع حد للثورة المسلحة عن طريق التفاوض، وإعادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العملية السياسية الدستورية، على أساس المبادئ الواضحة للديمقراطية والتعددية. وهاتان المجموعتان من المقترحات على طرفي نقيض، ولكن كلاً منهما في الواقع ضرورية للأخرى.

ولا يمكن وضع حد للعنف المروع الذي يعيث خرابا في الجزائر ويقتل مواطنيها بالمئات كل أسبوع ،ما لم تجر مفاوضات بصدق وإخلاص وفق ما توخاه برنامج روما. ومن ثم، فعلى الرئيس زروال أن يصالح أحزاب المعارضة ويقبل المقترحات البناءة التي قدمتها، إذا كان يريد للانتخابات التي جرت، أن تنجح في تغيير الأوضاع.

غير أن العودة إلى العملية الانتخابية، وهو ما تطالب به أحزاب المعارضة الرئيسية، يجب أن تبدأ بانتخابات الرئاسة. فما من شك أن سماح الرئيس السابق، الشاذلي بن جديد، بإجراء انتخابات بلدية وإقليمية وتشريعية - قبل أن يضمن الشرعية الديمقراطية لمركزه كرئيس للجمهورية - جعله في موقف لا يستطيع فيه أن يكون ضامنا للدستور التعددي، في مواجهة نتائج الانتخابات التشريعية عام 1991. ومن هنا فإن من مصلحة أحزاب المعارضة في نهاية الأمر - أيا كان موقفها إزاء مسألة انتخابات الرئاسة - أن تكون هذه الانتخابات هي المرحلة الأولى من مراحل العودة إلى العملية الانتخابية؛ وبهذا القدر - على الأقل - يكون لها مصلحة مبدئية في الاتفاق مع مشروع الرئيس زروال.

والعقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق التوافق المطلوب للآراء حول هذه النقطة هو الجيش الجزائري. ولذلك يحتاج الجيش إلى إعادة النظر في موقفه. وبالتحديد إعادة النظر في تفسيره لدوره، كما حدث عندما أعيد تعريف هذا الدور في دستور عام 1989. وقد أدى التدخل الجائر للجيش - في حزيران / يونيو 1991 - إلى عرقلة المناخ

* وقد أجريت بالفعل عام 1995، وفاز فيها الرئيس الأمين زروال بأغلبية كبيرة.

السياسي الحزبي، حين أرغم حكومة مولود حمروش الإصلاحية على الاستقالة دون مبرر لذلك، وحين جرد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أكثر قادتها فعالية وسلطة ومرونة، باعتقاله عباسي مدني وعلي بلحاج بتهم ملفقة [32].

كان الجيش - ولا يزال - هو المصدر المباشر للسلطة على الساحة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال في عام 1962، إن لم يكن قبل ذلك. وما كان له أن يؤدي هذا الدور إلا لأنه المؤتمن الرئيسي على سيادة الشعب الجزائري. فإعادة تسمية الجيش الجزائري باسم الجيش الشعبي الوطني - عام 1962 - لم تكن نابعة من فراغ، فقد كان الجيش وليد حرب التحرير، واكتسب شرعيته السياسية بالكامل من الشرعية الجماعية لجبهة التحرير الوطني، ومن الشرعية الشخصية للرجال الذين تولوا قيادته بما اكتسبوه من سلطة وحق تمثيل الشعب إبان الحرب. وبعد ثلاثين سنة، قطع الجيش صلاته بجبهة التحرير الوطني، وشب عن طوق جيل الحرب الذي ضم المناضلين الأبطال، وأصبح معظم قادته جنودا محترفين ذوي خبرة ودراية فنية، ولكن ليس لديهم شرعية أو مقدرة سياسية، ومن ثم تراجع دوره الفعال كمصدر للتفويض السياسي. وترتب على ذلك أن محاولاته - منذ عام 1991- لاستعادة دوره السابق، أدت إلى انهيار الأمن والنظام بدلا من استتبابهما. وعليه، فقد حان الوقت لأن يحذو الجيش حذو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويعترف بمبدأ سيادة الشعب. وعلى هذا الأساس فقط يمكنه أن يتراجع بشكل منظم عن موقفه الواضح للعيان في الساحة السياسية، ويستأنف دوره الصحيح كضامن لسلامة أراضي الجزائر ووحدتها الوطنية، ويستعيد احترام الشعب الجزائري له.

تعتبر عملية إعادة تقييم المواقف في الجزائر أمراً ضرورياً، وفي وسع الحكومة الفرنسية - بصلاتها الوثيقة مع المؤسسة العسكرية الجزائرية - أن تعوق أو تعزز هذه العملية. فإذا اختارت أن تعوقها فسوف تزداد الأزمة عمقاً وتستفحل المجازر، أيا كان مقدار الأموال الأوربية التي يلقى بها في أتون المحرقة. أما إذا حدث تغير حقيقي في سياسة باريس - وهو ما بشّرت به الملاحظات القيمة لوزير الدفاع الفرنسي، فرانسوا ليوتار، في 1 شباط / فبراير - فعندئذ يمكن أن تأمل فرنسا في استعادة مودة الجزائريين، وبذلك تضمن مصالحها على المدى البعيد.

كما ينبغي التأكيد أيضاً على احتياج فرنسا إلى مخرج مشرف. فإذا تمكن الجزائريون من التفاوض - فيما بينهم - على تسوية مشرفة لخلافاتهم، فلعلهم أيضا يأخذون في الحسبان أن الجزائر تستحق أن يُعقد من أجلها مؤتمر أوربي.

الهوامش

1. The French press has thoroughly covered French policy: see, e.g., Josè Garçon, "La logique floue de la politique de Paris," *Libèration*, 4 August 1994; Jacques Amalric, 'La France dans l'engrenage' (ibid.); more generally, it is worth noting that at virtually every international conference on Algeria which I have attended over the past three years, whether in Paris, Madrid, Cambridge, Massachusetts, or England, analysts representing the official French view have invaribly played up the Islamists vs. the state dichotomy and depicted this as absolute, while dismissing all other forces as negligible.
2. See the article "Pasqua: il n'ya pas de troisième voie," *Le Figaro*, 5 August 1994.
3. As suggested by President Mitterrand in an interview of French television, TFI, 17 July 1994 and reported in *Le Monde*, 16 July 1994.
4. See notably President Mitterrand's statements to a press conference in Naples during the G7 summit, July 1994, as reported by the *Independent*, 9 July 1994, *Libèration*, 11, 12 July 1994, and *Le Monde*, 12 July 1994.
5. For two penetrating and critical analyses of French policy on this point, see Jacques Girardon, "L'introuvable troisième voie," *L'Express*, 21 July 1994, and Sèverine Labat, "Á la recherche d'une troisième voie," *Le Monde*, 6 August 1994; France's numerous academic specialists on Algeria, of whom Labat is one, have been almost entirely innocent of the crude simplifications which have characterized the official theses, and have tended increasingly to be critical of French policy.
6. See *Le Figaro*, 5 August 1994 for a classic statement of this position.
7. For a fuller discussion of these points, see Hugh Roberts, "The Algerian state and the challenge of democracy," *Government and Opposition* 27: 4 (Autumn 1992), 433-54; "From radical mission to equivocal ambition: the expansion and manipulation of Algerian Islamism, 1979-1992," in *The Fundamentalism Project, Vol. 4, Accounting for fundamentalisms: the dynamic character of movements*, edited by Martin E. Marty and R.

Scott Appleby (Chicago, IL, University of Chicago Press, 1994), 428-89; "Doctrinaire economics and political opportunism in the strategy of Algerian Islamism," in *Islamism and secularism in North Africa,* edited by John Ruedy (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1994), 123-47.

8. Roberts, "The Algerian state and the challenge of democracy," 434-36.
9. For a concise account of the 'Constantine Plan', see Alistair Horne, *A Savage war of peace: Algeria, 1954-1962* (London: Macmillan, 1977), 305, 340-41.
10. For a detailed discussion of these divisions, see Hugh Roberts, "Algeria between eradicators and conciliators," *Middle East Report* 189 (July-August 1994), 24-7.
11. *Libèration,* 21-26 July 1994.
12. In a full page article in *Le Figaro,* 24 January 1995, RCD leader Dr. Said Sadi stated at length his party's proposals for getting Algeria out of its present impasse; these contained not one single proposition of political reform, and no mention of any return to the electoral process; they essentially amounted to a programme of authoritarian social engineering intended to 'modernize' Algeria society, and appeared to presuppose that the present military-based regime would remain in being indefinitely.
13. That is, the Socialist Vanguard Party (Patri de l'Avant-Garde Socialiste, PAGS), itself an evolution of the old Parti communiste Algèrien. The PAGS dissolved itself in late 1992. Not all of its members went into Ettahaddi, however; neither of its two most celebrated leaders, Sadek Hadjerès and Abdelhamid Benzine, did so and, if Benzine broadly supports the Ettahaddi line on ' political Islam', Hadjerès has tended to the position of the 'conciliator'.
14. William B. Quandt, *Revolution and political leadership: Algeria, 1954-1968* (Cambridge, MA: MIT Press, 1969), 266.
15. For a full exposition of how and why contemporary Algerian politics have diverged from French models, see Hugh Roberts, "The FLN: French conceptions, Algerian realities," in *North Africa: Nation, State and region,* edited by George Joffe (London, New York: Routledge, 1993), 111-41.
16. While the bulk of the French-oriented administrative elite in Algiers supports the present regime, those political parties which today endorse the army's hard line won less than three per cent of the vote in the legislative elections of December 1991 and an important minority of

French-educated intellectuals (represented, notably, by Hocine Ait Ahmed's FFS), as well as most Arabic-educated intellectuals, have opposed the army's policy and called for the relegalization of the FIS on democratic grounds.

17. The National Dialogue Commission was set up by the army in October 1993 to take charge of the dialogue process, which the army commanders felt the High State Committee was not conducting effectively; it consisted of six civilian figures and three generals.

18. See Redha Malek's interview with the Algiers daily *El Watan*, 6 March 1994; for the text of the General Staff's statement of 19 March 1994, see BBC Summary of World Broadcasts (SWB), 21 March 1994; for Selim Saadi's speech to a press conference held in Blida on 23 March 1993, see SWB, 25 March 1994.

19. It should be noted that Abassi Madani's surname is Abassi, not Madani, which is his given name. The French and even the Algerian media regularly get this wrong. This ordering of names is frequent in Algeria, and is probably a relic of French school practice.

20. An English translation of the full text of this document was published in *Mideast Mirror*, London, 16 January 1995.

21. Both the imprisoned Shaikh Ali Ben Hadj, and the FIS spokesman in the U.S., Anwar Haddam, have clearly been intent on maintaining a connection with the GIA, and this concern has frequently introduced a striking element of equivocation into their pronouncements, despite the fact that many of the GIA's appalling acts of terrorism are likely to have severely embarrassed the FIS in its attempts to win Western sympathy. The GIA includes former FIS members, and its apparent predominance over rival guerrilla organizations in the strategic Algiers area may explain why the FIS leaders have felt unable to break unequivocally with it, in that to do so would be to forfeit much of their political base in the Algiers underclass to a movement which, once detached from the FIS, would be wide open to political manipulation by other forces.

22. Kebir, who lives in exile in Germany, was prevented by the German authorities from attending either of the two conferences in Rome, but he was in regular communication with the conference participants, and had the opportunity to approve the draft platform, and his name appears on the final published version.

23. Source of voting figures: *Journal Officiel de la Rèpublique Algèrienne*, 4 January 1992, annex 2.

24. Until March 1994, the U.S. stance on Algeria had been to maintain a watching brief while regarding the crisis as France's problem, and official statements were at no stage critical of the French view. Over the past year, however, Washington has distanced itself from Paris and adopted a stance of consistently favouring 'dialogue' and calling on the Algiers regime to broaden its base of domestic support. It has stopped well short of actually calling for the relegalization of the FIS, however, as was made clear at the G7 summit in Naples in July 1994, where the U.S. delegation deferred to France's insistence that the summit's declaration on Algeria should omit all reference to the FIS. Washington's statements since then have remained rigorously within the parameters defined at Naples, and have differed from those of Paris only in *consistently* advocating dialogue and criticizing the policy of the 'eradicators', while Paris has sought to reconcile its national support for dialogue with consistent practical support for the military hard line. This has made it difficult for Paris to complain openly about Washington's posture, while, ironically, making it easy for Paris to claim, each time French discourse has reverted to the 'dialogue' theme, that the American and French positions are converging, if not identical.

25. See in particular the interview given by Italian foreign minister Antonio Martino in *Le Monde*, 20 July 1994.

26. *Le Monde*, 13 January 1995.

27. *Libèration*, 17 January 1995.

28. *Libèration*, 21 January 1995.

29. *Agence France Presse*, 27 January 1995.

30. *Le Monde*, 2 February 1995.

31. *Libèration*, 4-5 February 1995.

32. For a detailed account of events of May-June 1991, see Roberts in *The Fundamentalism Project.*

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1 - يقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2 - يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3 - يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في أماكن أخرى.

4 - تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5 - يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1 - تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2 - يرفق مع الترجمة صورة من المقال باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3 - يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4 - تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5 - يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6 - تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر عن سلسلة "دراسات عالمية"

1 - **نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية**

أفنر كوهين

2 - **السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها**

ستيفن لمباكيس

3 - **النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)**

جوليان ثوني

4 - **حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء**

ستيفن داجت، جاري جي باجليانو

5 - **رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي**

فرانسيس فوكوياما

6 - **القدرات العسكرية الإيرانية**

أنتوني كوردزمان

7 - **برامج الخصخصة في العالم العربي**

هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز

8 - **الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل**

هيو روبرتس

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا

لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج

إعداد : جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994 : Causes and Consequences**

Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني : نشأته وتكوينه ودوره

كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf : A Search for Stability**

Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج : البحث عن الاستقرار

إعداد : جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World : Challenges and Threats**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

1 - **الحروب في العالم : الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط**
جيمس لي ري

2 - **مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم**
ديفيد جارنم

3 - **التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**
هيثم الكيلاني

4 - **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة**
هوشانج أمير أحمدي

5 - **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي**
حيدر بدوي صادق

6 - **تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية - التركية**
هيثم الكيلاني

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

---

1 - **Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era**

Ann M. Lesch

2 - **Israel at Peace with the Arab World**

Mark Tessler

3 - **Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior**

David Garnham

4 - **The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World**

Karen Feste

5 - **Oil at the Turn of the Twenty-First Century : Interplay of Market Forces and Politics**

Hooshang Amirahmadi

6 - **Beyond Dual Containment**

Kenneth Katzman

يصدر قريباً

عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

---

1 - الطاقة في الخليج : تحديات وتهديدات

2 - المياه في العالم العربي : آراء واحتمالات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : (971-2) 722776 ـ فاكس : (971-2) 769944
e-mail: root @ ecssr. edu